

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز ز :-

وكيله المحامي

المميز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٤ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار رقم (٢٠١٣/٣٧٤) الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى المتضمن : حبس المميز مدة سنتين والصادر بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٩ .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت محكمة الجنايات بالحكم على المميز بناءً على تبايغ باطلة .
٢. أخطأت محكمة الجنايات بالحكم على المميز حيث إن لديه بينة شخصية تثبت براءته وعدم مسؤوليته عن الجرم المسند إليه .
٣. أخطأت محكمة الجنايات حيث إنها لم تنتظره الوقت الكافي للحضور .

٤. أخطأت محكمة الجنايات وحيث لديه معذرة مشروعة للغياب ، حيث يرفق تقريره الطبي للغياب .

٥. أخطأت محكمة الجنايات حيث إنه يوجد شهود على أنه لم يجرم المسند إليه فقد أحضر أسماءهم ومن بينهم الشاهد | وشاهد آخر لم أتمكن من إحضار اسمه وسوف أحضر اسمه .

الطلب :-

١. يلتزم المميز قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .
٢. وفي الموضوع فسخ القرار والسماح لي بتقديم بينتي الشخصية التي تثبت براءتي أو عدم مسؤوليتي .

وبتاريخ ٢٠١٤/٧/٨ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم (١٠٩٤/٢٠١٤/٤/٢) قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

التهمة : هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٦ / ١) عقوبات .

كانت محكمة الجنايات الكبرى قد أصدرت حكماً في القضية رقم (٢٠١٢/١٤٤٥) تاريخ ٢٠١٣/٥/٣٠ قضت بموجبه وبعد استعمال الأسباب المخففة التقديرية وضع المجرم الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً لدى محكمة التمييز حيث أعيدت القضية منقوضة من قبل محكمة التمييز بالقرار رقم (٢٠١٣/١٤٩٧) تاريخ ٢٠١٣/١٢/٣٠ للسماح للمتهم بتقديم بيناته ودفعه التي يدعيها والتي حرم من تقديمها .

بعد النقض والإعادة توصلت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها الصادر بالدعوى رقم (٢٠١٤/٣٧٤) تاريخ ٢٩/٥/٢٠١٤ إلى أن واقعة هذه الدعوى الثابتة والتي قنعت بها من خلال البيانات المقدمة فيها تتلخص بأنه وبتاريخ هذه الواقعة ولدى عودة المجني عليها من عملها بحدود الساعة الثامنة مساء وفي منطقة طبربور توقفت سيارة بجانبها وأثناء مسيرها في الشارع أخذ سائق السيارة والذي تبين فيما بعد بأنه المتهم وطلب منها أن يتعرف عليها إلا أنها تركته ومشت ولحق بها إلى باب العمارة التي تسكن فيها وعند دخولها إلى المصعد دخل معها إلى المصعد وطلب منها أخذ رقم هاتفه الذي كتبه على ورقة إلا أنها رفضت ذلك وبعد ذلك تفاجأت بالمتهم يقوم بضمها من الأمام وأخذ يقبلها على خديها وأخذ يحسس على جسمها ووضع يده على صدرها من فوق الملابس ثم قام برفع الإشار وأدخل يده داخل بلوزتها وأصاب يده جسمها وكذلك ثدييها على اللحم ، ثم قام بوضع يده على فمها من أجل أن لا تصرخ وقام أيضاً بالتحسيس على فخذيها من الأمام والخلف من فوق الملابس وخوفاً منه قامت بأخذ رقم هاتفه وفتح باب المصعد عند باب الشقة التي تسكن فيها مع أهلها في الطابق الثالث بعد أن كان المتهم قد ضغط على زر توقيف المصعد وخرج معها إلى باب الشقة وحاول مرة أخرى أن يضع يده على جسمها إلا إنها قامت برفع صوتها وقالت له ابتعد عني ثم تركها .

وبتطبيق القانون :-

وجدت المحكمة أن الأفعال التي قام بها المتهم تجاه المجني عليها المتمثلة بضم المجني عليها من الأمام والتحسيس على جسمها ووضع يده على ثدييها من تحت الملابس والتحسيس على فخذيها من الأمام والخلف .

هذه الأفعال الصادرة عن المتهم خدشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها كونها استطالت إلى مواطن عفتها التي تحرص على سترها وعدم التفريط بها ولا تدخر وسعاً في الدفاع عنها فإنها بالنتيجة تشكل بمجملها كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات وطبقاً لما ورد بإسناد النيابة العامة .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة :-

وعملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض بحدود المادة (١ / ٢٩٦) عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة (٢٩٦ / ١) عقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم والرسوم .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فتقرر المحكمة وعملاً بالمادة (٩٩ / ٣) تخفيض العقوبة الصادرة بحقه لتصبح سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

ودون البحث بأسباب التمييز :-

يتبن لنا أن المميز تقدم بطعنه التمييزي للمرة الثانية وأنه وعلى مقتضى المادة (٢٦١ / ٤) يتوجب عليه ولقبول تمييزه أن يقدم معذرة مشروعة عن الغياب لدى محكمة الجنايات الكبرى وحيث إن المميز لم يقدم معذرة مشروعة تبرر غيابه .

وحيث إن التقرير الطبي المرفق يشير إلى أنه راجع مركز صحي الهاشمي الشمالي بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٤ في حين إن محاكمته جرت بجلسة ٢٢/٥/٢٠١٤ وهو التاريخ المعتبر لقبول المعذرة المشروعة مما يجعل التمييز والحالة هذه مستوجب الرد شكلاً .

لذلك نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصادرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٠ محرم سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٣/١١/٢٠١٤ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / غ . ع